إدارة القضايا الكترونيا

Electronic Case Management (ECM)

الاسم واللقب: 1/ بدغيو امال 2/ بوهنتالة لينا

الدرجة العلمية: سنة ثالثة دكتوراه في الحقوق

المؤسسة الجامعية: جامعة عباس لغرور- خنشلة

البريد الالكتروني: bedghiou.amel@univ-khenchela.dz

Linabouhentala@gmail.com

عنوان المداخلة: إدارة القضايا الكترونيا

محور المداخلة 6: تطبيقات و مظاهر عصرنة العدالة

الملـــخـص :

يشهد العالم اليوم عصرا جديدا يطلق عليه المعلوماتية ، حيث تولد عنها ثورة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات التي ابتكرت فرصًا جديدة مست جميع أوجه أنشطة الإنسان بما فيها قطاع العدالة , و مع التقدم التكنولوجي تتغير طريقة توفير المعلومات وتبادلها بين الأطراف المهتمة وطريقة تقديمها في قاعة المحكمة وإيصالها إلى الجمهور تخزينها وأرشفتها حيث ينبغي على الإدارة القضائية اليوم أن تستفيد من كمبيوتر له القدرة على تلقي ومعالجة وتخزين واسترجاع وتوزيع كميات كبيرة من المعلومات وبدمج تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية جنبًا إلى جنب تجعلهم أداة أساسية لإقامة العدل. وتحلل هذه الورقة ثمرت دمج تكنولوجيا الاتصال في المحاكم اليوم لأربعة أنواع رئيسية من التطبيقات: نظام الإيداع الإلكتروني (EFS) ونظام إدارة القضايا (CMS) نظام تسجيل المحاكمة ونسخها (CRT) ونظام إدارة قوائم الانتظار (QMS).

الكلمات المفتاحية : نظام .، الإيداع .، إدارة .، تسجيل .، الالكتروني .

Abstract :

Today, the arena is witnessing a brand new generation known as informatics, in which the revolution of communications and statistics generation has created new possibilities that touched all elements of human activities, inclusive of the justice sector. To the Public Storage and Archiving Today's judicial management have to employ a laptop with the capacity to receive, process, store, retrieve and distribute big

quantities of statistics and, in mixture with telecommunications generation, aspect via way of means of aspect lead them to an critical device for the management of justice. This paper analyzes the final results of the mixing of conversation generation with inside the courts today to the four main types of applications: the Electronic Filing System (EFS), the Case Management System (CMS), Court Recording and Transcribing (CRT) and Queue Management System (QMS).

Keywords : System; filing; Management; Recording ; Electronic.

1 المقدمة /

تعتبر إدارة المعلومات القانونية العمود الفقري لسلطة قضائية فعالة حيث تعتمد المحاكم اليوم على جودة المعلومات المتعلقة بالقضية لتكون قادرة على تحقيق العدالة لجميع الأطراف أما و في الحالات التي لا تُدار فيها المعلومات والسجلات بشكل صحيح لا تستطيع المحكمة أن تتخذ قرارًا محايدًا وشاملًا بشأن الجودة مما يحرم المؤسسات القضائية من منح الحقوق القانونية للأفراد والمجتمع.

يضمن توافر المعلومات المتعلقة بالقضية وشمولها واسترجاعها تحقيق العدالة بسرعة للأطراف وكذلك المجتمع ككل فالسجلات في نظام المحاكم أبعاد مختلفة بما في ذلك إجراءات المحكمة والأدلة والإعلانات القانونية والإقرارات. بالإضافة إلى ذلك تحتوي سجلات المحكمة أيضًا على سوابق من قضايا قديمة وحتى إشارات إلى مصادر القانون مما يجعل إدارة المعلومات بشكل عام واسترجاع السجلات على وجه الخصوص مهمة معقدة.

يوفر انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فرصًا جديدة لأتمتة المحاكم وإدارة المعلومات في القضاء و مع هذه الفرصة تتبنى المحاكم في جميع أنحاء العالم المعلومات وتقنيات الاتصال على مختلف المستويات لتقديم خدمة أسرع وموثوق بها ومتسقة للمجتمع من بينها خدمات ادراة القضايا و حفظها .

و عليه ومما سبق يمكننا أن نطرح الإشكال الرئيسي كالتالي :

إلى أي مدى يمكن لعملية إدارة القضايا الكترونيا في المحاكم اليوم تجديد نظام العدالة و عصرنته ؟

مدعيمينه بسؤالين فرعين كالتالي :

– ماذا يقصد بعملية إدارة القضايا الكترونيا في مجال القضاء و العدالة ؟

و للإجابة على هذا الإشكال ارتأينا الاعتماد على خطة ثنائية تشمل مبحثين , مبحث أول تحت عنوان **تطبيقات المحكمة الالكترونية** و مبحث ثاني بعنوان **أنظمة ادراة القضايا الكترونيا**

2/ تطبيقات المحكمة الالكترونية

كانت الإدارة القضائية في الماضي تشرف على كل الوثائق التي يتم تبادلها أثناء عمليات التقاضي حيث كانت العملية يدوية ورقية بالكامل ، مما طرح العديد من التحديات أمام محاولات تبسيط عملية الإيداع للأطراف المهتمة ، والاستفادة مما وصلت إليه اليوم تقنيات الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الحديثة فظهر ما يسمى بمشروع المحكمة الالكترونية حيث تعود التجربة الأولى لإيجاد تسوية الخصومات عبر الفضاء الالكتروني إلى عام 11996,

تم إنشاء مشروع المحكمة الإلكترونية بهدف السماح برفع الدعوى عبر الإنترنت لتحقيق مكتب بلا أوراق و توفير مساحات لتخزين مع السماح بالوصول الفوري إلى المستندات أثناء المحاكمة و تجنب تزوير المستندات و كلها تتجسد في التطبيقات الأربعة في الأنظمة الإلكترونية للمحاكم و هي نظام الملفات الإلكترونية (EFS،) نظام إدارة القضايا (CMS، نظام إدارة قائمة الانتظار (QMS) ، و نظام تسجيل المحاكمات ة وكتابة النصوص (CRT).

و عليه و قبل التطرق إلى الأنظمة الالكترونية للمحاكم لا بد من تحديد مفهوم المحكمة الالكترونية .

2-1 مفهوم المحكمة الالكترونية :

تعد المحكمة الالكترونية أهم تطبيقات التطور العلمي وأبرزه في مجال العدالة، وقد بدأ تطبيقها في التحكيم في المنازعات الالكترونية، لكن النجاح الذي حققته هذه المحكمة جعلها تنتشر على نحو واسع في الأنظمة القضائية المعاصرة.

2-2 المحكمة الالكترونية : فكرة المحكمة الإلكترونية كما الحكومة الإلكترونية تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني، وذلك عبر الإنترنت، فهي إعادة إدارة للأداء في مرفق العدالة، وهي دون شك وسيلة فاعلة لإدارة الوقت ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت[2].

و تعرف المحكمة الالكترونية على انها "**حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى، والفصل فيها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ وتداول ملفات الدعاوى** " .[3]

3– أنظمة إدارة القضايا الكترونيا

مع تنفيذ مشروع المحكمة الإلكترونية تم إنشاء شبكة إلكترونية واتصال بين المحاكم بموجبها تتكون التقنيات المطبقة في المحاكم التابعة لمشروع المحكمة الإلكترونية من أربع وحدات على النحو التالي:

3–1 نظام الإيداع الإلكتروني (EFS)

عرف الدليل الذي وضعه المركز الوطني لمحاكم الولايات (NCSC) بالتعاون مع أمانة NAFTA عملية الإيداع الالكتروني تعريفًا أكثر شمولاً على انه : **عملية إرسال المستندات وغيرها من معلومات للمحكمة من الأطراف المتنازعة او الجمهور المستفيد بواسطة وسيط إلكتروني وليس على الورق حيث يتيح التسجيل الإلكتروني للأشخاص إنجاز المزيد من أعمالهم باستخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم ، وإرسال المستندات واستلامها ، ودفع رسوم التسجيل ، وإخطار الأطراف الأخرى ، وتلقي إخطارات المحكمة ، واسترداد معلومات من المحكمة لاحقا** 4, فالإيداع الإلكتروني هو العملية التي تسمح بنقل المستندات إلكترونيًا ، والذي يتم عادةً تقديمه كورقة ، من وإلى المحكمة وبين الأطراف كما يوفر الوصول إلى النسخ الإلكترونية من تلك المستندات.

يسمح نظام الإيداع الإلكتروني (EFS) عمومًا برفع القضايا عبر الإنترنت ، حيث تقوم الشركات القانونية برفع قضيتها عبر الإنترنت من خلال تقديم الطلبات أو الاستدعاءات, لتصدر المحكمة بعد ذلك رقم القضية عبر الإنترنت ويتم تقديم جميع المستندات الأخرى عبر الإنترنت.

فالإيداع الالكتروني هو في الواقع النظام الأكثر تعقيدًا الذي يجب تنفيذه بالكامل حيث يتم إنشاء نظام معلومات آلي لإدارة الحالات بوحداته المختلفة, وتدخل المعلومات ذات الصلة في قاعدة بيانات إلكترونية ، وتخصص رقم الحالة ، وتضيف نسخًا ممسوحة ضوئيًا من المستندات المصاحبة كما أنه يحسب الرسوم وبمجرد دفعها (في نفس المبنى) ، يصدر أمر استدعاء للتسليم من قبل المحامي أو إذا رغب من قبل المحكمة مقابل رسوم إضافية غير أن النسخة الأولية تتطلب النقل اليدوي .

يتم بالفعل استبدال البيانات ذات الصلة بقاعدة بيانات المحكمة بـ **"حفظ الملفات عبر الإنترنت"** الذي يوفر نماذج للمودع يمكن استخراج البيانات منه تلقائيًا حيث يتوفر 40 نموذجًا مختلفًا موجودة بالفعل في النظام وتتطلب عدة خطوات إضافية يجب أن يتخذها أي مستخدم محتمل مثل تسجيل التوقيع الرقمي.

إحدى المشكلات القليلة التي تمت ملاحظتها هي أن EFS استمرت في استخدام الطريقة القديمة لتعيين أرقام القضايا ، مما يعني أن القضايا لا تتلقى رقمًا فريدًا ، أي رقم لا تشاركه أي قضية أخرى مسجلة في أي مكان في نظام المحاكم.

في الوقت الحالي تعتبر الأرقام فريدة لكل مركز استيعاب ولكنها ليست على مستوى النظام, يشتمل النظام الحالي على ثلاثة أرقام – رقم للسنة ، ورقم للمسألة أو فئة القضية على النحو المنصوص عليه في دليل المحكمة (مثل جرائم العنف ، والطلاق غير المتنازع عليه ، والاستئناف التمهيدي المدني) ، ورقم تسلسلي يتوافق على ما يبدو مع العام فقط (ليس الرقم الثاني الخاص بمسألة محددة).

سيكون النظام الأفضل ولكن ليس أكثر تعقيدًا ، هو العام ، والمحكمة أو مكتب الاستقبال ، والرقم المتسلسل ، بناءً على كليهما. يمكن إضافة رقم رابع يتوافق مع الموضوع العام (مدني ، عائلي ، تجاري ، جنائي ، إلخ) ، ولكن ما لم يكن مدمجًا في التسلسل العددي فهو ليس ضروريًا حقًا ، ومع ذلك قد يساعد في تنظيم البحث مع وجود هذا النظام المحوسب الجديد ، يتم تقديم الاستدعاءات من قبل محام أو فرد من خلال نظام الملفات الإلكترونية عبر الإنترنت يتم إعداد جميع المستندات اللازمة في نسخة إلكترونية وتقديمها عبر الإنترنت[5].

حيث أن بوابة التقديم الإلكتروني هي بوابة شاملة للمجتمع القانوني للوصول إلى جميع احتياجاته بدءًا من تسجيل القضايا ، وحفظ مستندات الحالة ، واسترداد مستند الخدمة وصولاً إلى البحث في ملفات الحالة والمعلومات بما في ذلك جداول القضايا ، في السابق كان على المحامين الاتصال بأمين السجل لمعرفة حالة رفع الدعوى لكن الآن سترسل بوابة الإيداع الإلكتروني إشعارًا بأي حالة التسجيل على البريد الإلكتروني للمحامين فور نجاح التسجيل في نظام الملفات الإلكترونية.

تم تطوير الإيداع الإلكتروني نتيجة الحاجة إلى تحسين الكفاءة لكل من المجتمع القانوني والقضاء, و يسمح اليوم نظام الإيداع الإلكتروني بالوصول المتزامن إلى مستندات الحالة ، 24 ساعة ، 7 أيام في الأسبوع من أي مكان دون انتظار. يتكون من تنبيهات تفاعلية وإخطارات ورسائل بريد إلكتروني[6].

3-2 نظام إدارة القضايا (CMS)

كانت مينيسوتا من أوائل المتبنين لإدارة قضايا المحاكم المحوسبة ، حيث نفذت نظام معلومات المحكمة الابتدائية (TCIS) للمحاكم المحلية في أوائل الثمانينيات و تمت إضافة تمديد TCIS لمحاكم الاستئناف بعد عدة سنوات. بحلول عام 2000 أصبحت تقنيتها حديثة بشكل متزايد[7].

نظام إدارة القضايا (CMS) هو نظام يسمح بإدارة الحالات إلكترونيًا بدون ملفات مادية حيث يجب أن يتم التحضير لتاريخ المحاكمة و بما في ذلك تقديم المستندات ذات الصلة من خلال هذا الطلب و سحب بعض القضايا

الأخرى التي لا تحتاج إلى سماعها قبل أن تتم إدارة القضاة من قبل نائب المدير باستخدام هذا النظام و في الأخير يتم تسجيل القرارات المتخذة على الفور في حضور محامي كلا الطرفين (المدعي والمدعى عليه).

كانت بعض أهم تدابير نظام إدارة المحتوى هو التشديد من خلال إصدار توجيهات من المحكمة للأطر الزمنية لتقديم المحامين للوثائق الضرورية للقرارات المتعلقة بقضايا المحاكمة الكاملة، هذا هو جوهر عملية إدارة القضايا والجهود المبذولة لإعداد القضايا لجلسة الاستماع من قبل القضاة.

بالإضافة إلى ذلك اتبعت المحاكم من خلال وحدات القضاة الإدارية نهجًا أكثر منهجية فيما يلي: 1) تعيين القضايا للقضاة ؛ 2) جدولة الجلسات والأحداث الأخرى التي يتجاهلها المحامون بسبب خطر رفع القضية أو التعرض لحكم غيابي ؛ 3) تحديد وتتبع أهداف الأداء .

يمكن لنظام إدارة القضايا الالكتروني (CMS) أن يساعد المحاكم في معالجة القضايا فهو يتيح السماح بالوصول الإلكتروني إلى جدول أعمال المحكمة للمحامين والجمهور من خلال نظام إدارة المحتوى ، بالإضافة إلى ذلك يوفر نظام إدارة القضايا الحديث الأساس لنظام (e-fi ling) ويمكن أن يساعد المحكمة في تلبية المطالب الحالية للمعلومات عن طريق جعل الوصول إلى بيانات القضية والمحكمة أكثر فعالية وكفاءة.

يوفر نظام إدارة القضايا الكترونيا استخدامًا أكثر فعالية للموارد لإدخال البيانات واسترجاعها ، وكذلك في نشر النظام وصيانته ، أخيرًا يمكن تحقيق وفورات بالدولار الصعب باستخدام وظائف نظام إدارة الحالة مثل الإخطار الإلكتروني. لكن الميزانيات المحدودة والموارد المحدودة الشائعة في الحكومة اليوم تتطلب أن تقوم المحاكم بتقييم دقيق لما إذا كان ينبغي تخصيص هذه الأموال والموارد المحدودة لاقتناء نظام جديد لإدارة القضايا، عند إجراء هذا التقييم من المهم التعرف على مجموعة الفوائد التي يمكن أن يوفرها نظام إدارة القضايا الحديث للمحاكم حيث تشمل هذه الفوائد توفير الوظائف المباشرة لإدارة الحالات أي نظام محوسب لبدء القضية ،جدولة حالة التقدم ، والتقويم ، وإنشاء المستندات ، وإنشاء التقارير ، و الأمر الأقل وضوحًا هو أن نظام إدارة القضايا الحديث المصمم جيدًا سيوفر تلك الوظيفة الأساسية بطريقة توفر فوائد إضافية ذات مغزى للمحاكم ، مثل إدخال بيانات أكثر كفاءة ، واسترجاع بيانات أكثر فعالية ، وبيانات أقل أخطاء ، وأدوات أفضل لإدارة الحالات ، وشريط محسّن ووصول عام إلى معلومات الحالة وغيرها.

3-3 نظام إدارة قائمة الانتظار (QMS)

نظام إدارة قائمة الانتظار (QMS) : هو نظام يسمح بإتمام عملية الطابور الخاصة بالمعاملات اليومية للمحكمة عندما يسجل المحامون / المستشارون رقم ملفاتهم في نظام كشك لإدارة القضايا اليومية.

ويقصد به تسهيل عقد جلسات الاستماع من خلال تسجيل محامين في اليوم المقرر للحدث وإخبارهم بمكان وقوفهم في قائمة الانتظار، عند التسجيل في المحكمة يمكنهم أيضًا المغادرة والاتصال باستخدام الرسائل القصيرة أو الرسائل النصية من هواتفهم المحمولة للتحقق من الوقت الذي يجب عليهم العودة فيه لجلسة الاستماع.

المحامون الذين يحضرون لإدارة القضايا أو قضايا الغرف يسجلون في شباك المحكمة وعندما يقوم الطرفان بتسجيل الوصول يتم وضع جلسة الاستماع في الخانة التالية في قائمة الانتظار، إذا وصل أحد المحامين ولم يصل الآخر فيمكن للمحامي الأول أن يبحث عن المسجل لتحديد كيفية المضي قدمًا في القضية .

يتم تحديد مواعيد جلسات الاستماع في الصباح ، ولكن المشكلة في هذا انه لم يكن هناك سابقًا طريقة لمعرفة متى أو ما إذا كانت جلسة الاستماع ستعقد بسبب غياب أحد المحامين أو كليهما غير انه تم حل هذه المشكلة الآن من خلال القيام بأعمال أخرى أثناء الانتظار ، و على الرغم من أن هذا النظام أقل أهمية في المحاكم الأصغر إلا أنه سيتم توسيعه تدريجياً ليشملها بسبب الفوائد التي تشمل كل من الموظفين والمحامين و كذلك لجمعه بين الجدولة الإلكترونية وسجل المحامي لوجودهم ما يجنب مشكلة الجدولة "النهائية" لجلسة الاستماع التي سيتم تأجيلها بسبب عدم حضور أحد المحامين.

3-4 نظام تسجيل المحاكمة وتدوينها (CRT)

نظام تسجيل المحاكمة وتدوينها (CRT) : نظام ذكي لتسجيل عملية الاستماع بأكملها أمام القضاة في المحكمة المفتوحة ، بحيث يمكن تحسين إجراءات المحاكمة بأكملها في تنسيق صوتي ومرئي للرجوع إليها وللحفاظ عليها للمدى الطويل كما يسمح هذا التطبيق أيضًا بإجراء النسخ الآلي بسهولة،

و من ميزاته الخاصة هي استخدام تسجيل الصوت والفيديو بالكامل حيث يوفر هذا النوع من التسجيل مزايا أكثر مثل أنه يسمح للخبراء بمراجعة التعبير الوجهي للشهود أو المتهمين أثناء الإدلاء بشهادتهم نظرًا لأن التسجيل يعتبر وثيقة عامة ، كما يمكن للمحامين الحصول على نسخة من التسجيل لإعادتهم إلى مكتبهم.

عندما تبدأ المحاكمة يبدأ نظام التسجيل والتدوين بالمحكمة ، حيث يسمح هذا النظام بتسجيل الإجراء بشكل كامل بتنسيق فيديو صوتي ، وحفظه ويمكن استرجاعه عند الحاجة ، مثل تقديم تقرير أو ملخص الحالة.

لغرض تسجيل CRT ، تم تجهيز كل قاعة محكمة بأربع وحدات من كاميرا الكشف التلقائي عن الصوت ،و كل واحدة تواجه بالتقسيم القاضي والشاهد ومحامي المدعي ومحامي المدعى عليه[8].

4- الخاتمة

يواجه القضاء تحديات ملحة لتقديم خدمات فعالة مما يجب تلبية مطالب الجمهور المتزايدة. قد يؤدي أي قصور ناتج عن سوء إدارة المحاكم إلى تساؤل حول نزاهة القضاء كجزء والحكومة ككل.

يمثل الكم الهائل من السجلات ونقص الموارد البشرية التحدي الأكبر لمسؤولي المحكمة اليوم للتعامل مع إدارة القضايا بفعالية بالنظر إلى مثل هذا الموقف تتزايد الحاجة إلى نظام فعال لإدارة السجلات وجدولة القضايا و غيرها .

و من خلال دراستنا لموضوع إدارة القضايا الكترونيا يمكننا أن نستخلص مجموعة من النتائج و التوصيات أهمها :

أولا / النـــتـــائـــــج :

1- يمكن أن توفر التكنولوجيا توفيرًا حقيقيًا في التكلفة لأنظمة المحاكم في تخزين السجلات الإلكترونية بدلاً من السجلات الورقية حيث أشارت إحدى الدراسات الوطنية التي أجرتها وزارة العدل الأمريكية في عام 1999 إلى أن حوالي خمسين بالمائة من نفقات تشغيل المحكمة تُعزى إلى معالجة وتخزين المستندات الورقية.

2- الاتجاه في إدارة معلومات المحكمة هو الابتعاد عن السجلات الورقية نحو السجلات الإلكترونية ... لقد أثبتت السجلات الإلكترونية أنها أسهل بكثير في التخزين والإدارة والمشاركة والتطهير. لأول مرة في عدد متزايد من المحاكم ، أصبح سجل الكمبيوتر هو الأصل والسجل الورقي هو النسخة.

3/ يضمن نظام إدارة السجلات الالكتروني الفعال مساءلة ونزاهة المحكمة التي تقدم خدمات للجمهور بشكل عام وتعمل كمورد استراتيجي لها، في حين يعد نظام ملفات القضايا الموثوق به والدقيق أمرًا أساسيًا لفعالية عمليات المحاكم اليومية وعدالة القرارات القضائية، يؤثر الاحتفاظ بسجلات الحالة بشكل مباشر على حسن توقيت معالجة القضايا وسلامتها.

ثانيا / التـــوصـــيات :

1 / أثبتت الخبرة التي اكتسبتها البلدان في أبحاث مشاريع العدالة الالكترونية أنه لكي يعمل النظام الفضائي بسلطة وان يكون جدير بالثقة و الموثوقية ، فإنه يحتاج إلى إطار قانوني قوي خاص به. حيث سيؤدي تنفيذ التغييرات التشريعية المواكبة لتكنولوجيا إلى تعزيز الوصول إلى العدالة دون تأخير ، مع الاستمرار في حماية مصالح المتقاضين الذين يمثلون أنفسهم والمحامين الذين يواجهون التحديات التقنية. فلا بدا من وجود دعم لتوسيع نظام ادراة القضايا الكترونيا إلى تعزيز إنشاء نظام قضائي أكثر كفاءة وفعالية .

2 / من المثير للجدل ما إذا كان نظام إدارة القضايا الكترونيا سيقلل حقًا من كمية الورق المخزن بسبب الميل الطبيعي للأفراد إلى تفضيل التعامل مع الورق بدلاً من القراءة من شاشة الكمبيوتر كما لا يزال الورق حتى يومنا هذا هو الوسيلة المفضلة للعديد من مستخدمي المحاكم حتى لو قام عدد أكبر من الأشخاص بإنتاج المستندات والتواصل إلكترونيًا فهناك شيء واحد مؤكد ، من أجل زيادة الفوائد الممكنة من الإيداع الإلكتروني من الضروري أن تصبح المستندات الإلكترونية في النهاية السجل الرسمي لا معنى لقبول الملفات الإلكترونية إذا كنا لا ننوي استخدامها إلكترونيًا.

5- الهـــوامـــــش

[1] ط د / بدغيو امال , د عرشوش سفيان , التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد19, **مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية** , الجلفة- الجزائر , المجلد السادس , العدد الثالث , ص 04.

[2] د/ صفاء اوتاني , المحكمة الالكترونية (المفهوم و التطبيق) , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية , المجلد 28, العدد الاول , سنة 2012, ص 170.

[3] [8] في تعريف المحكمة الإلكترونية راجع بشكل خاص :م .نهى الجلا، **المحكمة الإلكترونية2** ، مجلة المعلوماتية , سوريا ، السنة الخامسة ، العدد 47 ، كانون الثاني 2010 ، ص50.

[4] أمانة نافتا هي منظمة فريدة تأسست في 1994 عملاً بالمادة 2002 من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). تدير الآليات المحددة بموجب نافتا لحل النزاعات التجارية بين الصناعات الوطنية الكندية والمكسيكية والولايات المتحدة و / أو الحكومات في الوقت المناسب وبطريقة محايدة. وهي تتألف من قسم كندي ومكسيكي وأمريكي تقع في عاصمة بلدانهم ، أوتاوا ، ومكسيكو سيتي ، وواشنطن العاصمة.

[5] Manaf, Z. and Ismail, A.; "Malaysian cultural heritage at risk?: a casestudy of digitisation projects", Library Review, vol. 59, pp. 107-116, 2010.

[6] Ojo, A., Janowski, T. and Estevez, E.; "Semantic interoperability architecture for electronic government", Proceedings of the 10th Annual International Conference on Digital Government Research: Social Networks: Making Connections between Citizens, Data and Government, Digital Government Society of North America, pp. 63-72,

7 ينيسوتا ولاية في وسط غرب الولايات المتحدة. تم الاعترف مينيسوتا كولاية في الحادي عشر من مايو عام 1858 لتكون الولاية الثانية والثلاثين، وقد أُنشأت على النصف الشرقي من إقليم مينيسوتا. ولاحتوائها على عدد كبير من البحيرات عُرفت بأرض العشرة آلاف بحيرة.

[8] Wan Satirah Wan Mohd Saman, Abrar Haider ,University of South Australia, Adelaide, Austral , E-Court: Information and Communication Technologies for Civil Court Management , 2013 Proceedings of PICMET '13: Technology Management for Emerging Technologies.PP 2301….2310.